البحث الثالث

مذهب الحرية الاقتصادية

المدرسة الكلاسيكية

إذا كانت الصفة البارزة للمدرسة الفيزيوقراطية هي أنها استطاعت أن تحدد بعض المبادئ العامة والقوانين المطلقة في الشؤون الاقتصادية فتمكنت بذلك من وضع نواة علم جديد هو علم الاقتصاد، إلا أنها مع ذلك فشلت في تطبيق النظام الذي اقترحته. فالفيزيوقراطية، كما رأينا، لم تكن تعنى بغير القطاع الزراعي معتبرة إياه مصدر الثروة الوحيد والأمل الوحيد في التقدم، وأهملت القطاع الصناعي واعتبرت النشاط فيه نشاطاً عقيماً. لكن واقع الحال كان ينطق بعكس ذلك، فنتائج الثورة الصناعية حركت " النشاط العقيم" فانطلق هذا جامحاً يدفع الاقتصاد خطوات سريعة نحو الأمام، وكان لابد من أن ينعكس هذا الواقع في البناء النظري والفكري ويتمخض بالنتيجة في نظرية أو مدرسة جديدة تساير روح الصناعة وتعطيه أسسه الفكرية فكانت المدرسة الكلاسيكية فكيف نشأت هذه المدرسة؟ وماهي أهم أفكارها؟.

أولاً– نشوء المدرسة الكلاسيكية:

ولدت المدرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر في انكلترا، واعتبرت أفكارها الوعاء العام للثورة الصناعية والمعبر نحو الاتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة التاريخية. ومؤسس هذه المدرسة هو آدم سميث ذلك الانكليزي الذي درس الفلسفة والمنطق في جامعة كلاسكو في اسكوتلندا ثم عمل استاذاً لهذه المواد في نفس الجامعة وبعدها انتقل إلى تدريس علم الاقتصاد. احتك آدم سميث بالفيزيوقراط خلال رحلته الطويلة إلى باريس وناقشهم في أفكارهم، كما اطلع على معالم الحضارة في البلدان الأوربية المختلفة فاكتسب من كل ذلك معرفة نظرية وخبرة عملية جسدهما أخيراً في كتاب كان له من الأهمية ماجعله المرجع الدائم لطلاب الاقتصاد وحتى لمنتقدي آدم سميث طيلة قرن من الزمن وهو " أبحاث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". قد نشر هذا الكتاب في عام 1776 م متضمناً أهم الأسس والمبادئ التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية أو مايسمى " مدرسة الاقتصاد الحر".

وكان من أهم المبادئ والمرتكزات التي صاغها آدم سميث وكونت الأساس الذي قامت عليه المدرسة الكلاسيكية (النظام الفكري الكلاسيكي)، مايمكن إيجازه في النقاط التالية:

أ- القوانين الأساسية:[1]

هناك قوانين أساسية هي قوانين الطبيعة تلهم الأفراد والمجتمعات في تصرفاتهم وتستند حسب سميث على معطيات نفسية تتلخص في تعلق الناس بصفة عفوية بمصالحهم الخاصة نتيجة للدافع الغريزة البشرية الصرفة. ويرى أنه من الأصلح حماية هذه العفوية والحفاظ على الحرية الشخصية لأن ذلك يؤدي إلى مصلحة الجميع.

ب- العمل أساس القيمة:

في حين أن المركانتيليين اعتبروا أن مصدر الثروات هو تراكم رأس المال، وأن الفيزيوقراط اعتبروا أن الأرض والطبيعة مصدر كل الثروات، ذهب آدم سميث إلى أن العمل البشري هو الذي يزيد في قيمة المنتوجات وان الطاقة البشرية هي الامكانية الاقتصادية الأولى التي قد تمتلكها الأمم.

ثم ينتقل من هذه الفكرة ليلاحظ أن تقسيم العمل داخل المجتمعات أو داخل المعامل يؤدي إلى زيادة الانتاجية لذلك نراه ينادي بضرورة تشجيع التخصص على الصعيد العام وعلى صعيد القطاعات.

طالما أن العمل، لدى آدم سميث، هو مصدر الثروة لذلك نراه يرفض فكرة الفيزيوقراط حول تقسيم المجتمع إلى طبقات منتجة واخرى غير منتجة، بل كل طبقة في المجتمع هي منتجة بشكل ما.

على الرغم من أن آدم سميث اعتبر أن العمل مصدر الثروة إلى أنه لم يكن منطقياً مع نفسه حتى النهاية ويعتبر أن قيمة السلعة محددة بما أنفق عليها من عمل، بل اعتقد أن قيمة السلعة تتحدد بكلفة انتاجها والتي تتألف من مجموع العمل ورأس المال والريع، أي أن

[1] الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص107-109.

قيمة السلعة تعادل مجموع العوائد التي حصل عليها الأفراد خلال دورة الانتاج وهي عائد العمل (الأجر) وعائد رأس المال(الفائدة) وعائد الأرض(الريع).

ج- التوازن العفوي والمزاحمة الحرة:

اعتقد آدم سميث بإمكانية قيام التوازن العفوي في الحياة الاقتصادية إذا احترم مبدأ المزاحمة الحرة. فآلية السوق قادرة على تحقيق هذا التوازن بواسطة حركة العرض والطلب.

ويشرح آدم سميث آلية تشكل التوازن العفوي على أساس التفريق بين نوعين من السعر: السعر الطبيعي(وهو مساوٍ لكلفة انتاج البضاعة أي مساوٍ لقيمة البضاعة) والسعر الجاري(وهو السعر الذي يتكون بفعل العرض والطلب في السوق). وبرأيه أن السعر الجاري يحوم دائماً حول السعر الطبيعي ويقترب منه ليساويه في أغلب الأحيان عن طريق التوازن العفوي، الذي يجري في السوق بين العرض والطلب، واذا كان هناك اختلال فإنه زائل لامحالة وحالة التوازن عائدة ولاشك في ذلك.

وإن هذا التوازن العفوي لايمكن أن يختل إلا بسبب واحد هو عدم تطبيق مبدأ المزاحمة الحرة.

غير أن آدم سميث لم يلتفت إلى ناحية مهمة وهي أن بنية النظام الذي يدعو إليه ويحلل آلية النشاط الاقتصادي فيه ليست مستقرة. فحالة المزاحمة الحرة بين وحدات انتاجية صغيرة، كما كان في عهده، لايمكن أن تدوم، فالمزاحمة نفسها سوف تؤدي إلى قيام وحدات انتاجية كبيرة تبتلع الوحدات الصغيرة وتفرض على السوق نوعاً من الاحتكار يعطل تلك المزاحمة ويقضي على الآلية الذي بذل سميث الكثير من أجل شرح دقائقها وتفاصيلها. وهذا بالفعل ما أثبته التطور اللاحق للرأسمالية التي وصلت إلى أعلى مراحل الاحتكار فيها كما مر معنا سابقاً.

د- السياسة الاقتصادية:

إن النتيجة المنطقية لمبدأ المزاحمة الحرة هي الدعوة للحرية الاقتصادية وخير ماتفعله الدولة هو أن لاتعترض سبيل الأفراد في تصرفاتهم الاقتصادية طالما أن كلا منهم يسعى إلى تحقيق مصلحته دون أن ينتهك قوانين العدالة ولا يتعدى على حريات الآخرين والمهام

التي على الدولة أن تؤديها هي تلك التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل القضاء والدفاع عن الوطن وتنفيذ الأشغال العامة و وتعميم التعليم.

من جهة أخرى فقد خالف آدم سميث مبدأ الضريبة الواحدة الذي دعا إليه الفيزيوقراط ونادى بفرض الضريبة على كل فئات الدخل سواءً كان مصدره العمل أو رأس المال أو الأرض. وهذا ينسجم أصلا مع فكرته بأن العمل الزراعي ليس وحده العمل المنتج بل أن كل عمل منتج.

كما يهاجم آدم سميث نظرة المركانتيليين إلى التجارة الخارجية ويدعو إلى حريتها على أساس أنها مفيدة إذا تمت بصورة عفوية ويرفض كل حماية لها من قبل الدولة. فمن الحمق بنظره أن تنتج دولة بنفسها وبمزيد من النفقات ماتستطيع أن تحصل عليه من البلاد الأخرى بأقل كلفة. حيث يعتقد آدم سميث أن ثم توزيعاً للانتاج بين مختلف الدول يحقق مصالحها جميعاً وأن سياسة الحماية تمنع الدولة التي تنتهجها من الاستفادة من هذا التوزيع المبني أساساً على تقسيم العمل في المجتمع الدولي.

ثانياً – تبلور النظام الفكري الكلاسيكي

حقا لقد وضع آدم سميث الأساس الفكري للمدرسة الكلاسيكية، غير أن اتباعه من بعده تمكنوا من استكمال البناء بعد أن شذبوا أفكار معلمهم وأوضحوها أو أضافوا إليها وفي بعض الأحيان عدلوها.

وكان من أهم رواد هذه المدرسة في انكلترا(دافيد ريكاردو 1772–1823)، و(روبرت مالتوس 1776–1836) و(جون ستيوارت ميل 1806–1873)، أما في فرنسا فكان (جان باتيستساي 1767–1832).

وإن كان مفكروا هذه المدرسة قد اختلفوا في بعض الأحيان حول نقاط معينة، إلا أنهم جميعاً التقوا في نقاط مشتركة كونت مضمون فلسفتهم وهيكل النظام الفكري الكلاسيكي الذي سيمتد فترة طويلة من الزمن.

ومن أهم النقاط المشتركة الذي تعتبر الأسس العامة للنظام الفكري الكلاسيكي ما يمكن إيجازه فيما يلي:

1- الاستقرار حول وجود القانون الاقتصادي:

لقد انتهت مرحلة تطور الفكر الاقتصادي عبر الفيزيوقراط وآدم سميث إلى إبراز مفهوم وجود القانون الطبيعي ورسم حدود العلم الجديد الذي هو الاقتصاد السياسي ومن ثم اعطاء مضمون محدد لمفهوم القانون الاقتصادي، لكن هذا المفهوم مازال مرتبطاً بفكرة أنه يعمل دائماً في مصلحة المجتمع. وقد تم تجريد القانون الاقتصادي من حتمية هذه الصفة، حيث أصبحت مهمة الاقتصاد السياسي تتلخص في عرض القوانين الاقتصادية عرضاً علمياً باللجوء إلى الطريقة التجريدية دون الاكتراث بما إذا كانت هذه القوانين تترتب عليها نتائج في صالح المجتمع أو نتائج اجتماعية سيئة وضارة.

إن وصول الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى هذه الصورة من الفهم للقانون الاقتصادي شكل ضربة قوية لمبدأ " حياد الدولة"، فعندما لاتستطيع القوانين الاقتصادية أن تحقق بفعلها العفوي مصلحة المجتمع فلا بد من افساح المجال أمام السلطة لأن تتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق مصلحة المجتمع ولذلك نجد اتباع المدرسة الكلاسيكية (جون ستيوارت ميل) ينكر وجود قوانين اقتصادية في ميدان توزيع الثروات ويؤيد تدخل الدولة في هذا الميدان، في حين ينكر على الدولة تدخلها في ميدان الانتاج لاعتقاده بوجود القوانين الاقتصادية فيه وهي قوانين طبيعية لابد وأن تحترم كي تتحقق مصلحة المجتمع.

2- انسجاماً مع فكرة القانون الطبيعي فإن المذهب يقوم على الاعتقاد بأن تقاطع وتداخل المصالح الفردية يؤدي إلى انسجامها. وإن " اليد الخفية – آلية السوق" هي التي تؤدي إلى الانسجام بين المصالح الفردية باتجاه تحقيق المصلحة الجماعية.

3- الاهتمام بالتصرفات الجزئية، المبنية على المصلحة الفردية. وقد تركز الاهتمام بشكل خاص على مشكلة القيمة والأسعار وما إلى هنالك. وقد اعتقد الكلاسيك أن الكليات انما هي مجموع الجزئيات.

4- التحليل الكلاسيكي هو تحليل سكوني، أي أن دراسات الكلاسيك تنصب على واقع معين وفي فترة زمنية معينة. أي أنهم كانوا يجردون الظاهرة من أهم صفاتها وهي الحركية. ولكن ذلك لايعني أنهم لم يهتموا بمشاكل التطور أو أنهم لم يأخذوا بالاعتبار

بعض الظواهر الحركية، إنما اعتقدوا بامكانية وجود توازن مستقر ودائم بسبب تداخل المصالح الخاصة.

تلك كانت أهم الاسس التي قام عليها النظام الفكري الكلاسيكي الذي سوف نتناول أهم نظرياته في الفصل اللاحق.

الفصل الخامس

النظام الفكري الكلاسيكي

يتكون هذا النظام من مجموعة من النظريات المترابطة، التي تشكل في مجموعها نظرية عامة للحياة الاقتصادية لتفسير مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

وقد نعت هذا النظام الفكري ب (الكلاسيكي) لأن اتباعه إنما قاموا بجمع نظريات من سبقهم من علماء الاقتصاد وحسنوها وأدخلوا عليها التصحيحات مع المحافظة على جوهرها.

وتبعاً لتطور الاوضاع الاقتصادية وتطور النظام الاقتصادي نفسه إضافة إلى الأفكار المعارضة التي راحت تفند وتنتقد الفكر الاقتصادي المؤيد، فقد مر النظام الفكري الكلاسيكي بثلاث مراحل أساسية متعاقبة وهي: الكلاسيكية، الكلاسيكية الجديدة أو مدارس الاقتصاد الصرف، الكينزية.

وسف نحاول أن ندرس بإيجاز تطورات هذا النظام وفق مراحل تطوره المتعاقبة، حيث نفرد هذا الفصل لدراسة أفكار المدرسة الكلاسيكية الأصل ثم نفرد فصلين آخرين لدراسة تطوراتها.

الكلاسيكية الأصل

في إطار المبادئ والأسس العامة التي كونت الأرضية الفكرية للنظام الفكري الكلاسيكي– والتي ذكرناها سابقاً– صاغ رواد المدرسة عدداً من النظريات شكلت في مجموعها بناء النظام. وكان من أهم هذه النظريات: نظرية القيمة والأسعار، نظرية الانتاج، نظرية التوزيع، نظرية المبادلات الدولية، نظرية السكان، نظرية التطور الاقتصادي. وسوف نحاول أن نعرض بإيجاز فحوى كل من تلك النظريات.

البحث الأول

نظرية القيمة والأسعار

ولدت بوادر هذه النظرية عند آدم سميث ، وقد رأينا سابقاً كيف انتهى آدم سميث إلى أن قيمة السلعة أنما تتحدد بكلفة إنتاجها،أي بمجموع عوائد عناصر الانتاج المستخدمة في إنتاج السلعة.وعلى أساس التمييز بين نوعين من الاسعار (السعر الطبيعي ويتحدد بكلفة الانتاج، والسعر الجاري الذي يتكون بفعل العرض والطلب) ساوى آدم سميث بين السعر الطبيعي وكلفة الانتاج ورأى أن السعر الجاري لا بد وأن يتساوى مع السعر الطبيعي بفعل التوازن العفوي.

لكن تطوير هذه النظرية وبلورتها كانت على يد ريكاردو أحد أبرز اتباع النظام الفكري الكلاسيكي.فقد ميز ريكاردو أولاً بين نوعين من القيمة القيمة الاستعمالية التي تتمثل في مقدرة السلعة على تلبية حاجة ما، والقيمة التبادلية التي تتوقف على ندرة السلعة والعمل اللازم لاقتنائها. والقيمة الاستعمالية لايمكن أن تقاس وفقاً لأي معيار مألوف لأن تقديرها يختلف باختلاف الأشخاص. أما القيمة التبادلية فتتوقف على تكلفة الانتاج. وخلافاً لمعلمه سميث يرى ريكاردو أن ريع الأرض ليس سبباً في القيمة وإنما هو نتيجة مشتقة من الأسعار، كما أن رأس المال ليس إلا عملاً مختزناً، أي عملاً بذل في الماضي في انتاج الأدوات والآلات والمواد التي تستخدم في العملية الانتاجية. وبذلك فإن تكلفة الانتاج يرجعها ريكاردو إلى عنصر العمل وحده. ومع ذلك يفرق ريكاردو بين نوعين من السلع، تلك التي يمكن زيادة انتاجها عن طريق إعادة انتاجها وهذه تتوقف قيمتها على كمية العمل المبذول لانتاجها، وسلع موجودة بكميات محدودة ولايمكن إعادة انتاجها وهذه تتوقف قيمتها التبادلية على ندرتها مثل لوحة الفنان.

ومهما يكن من أمر فإن ريكاردو أرسى نظرية القيمة – العمل بعد أن تراجع عنها أستاذه سميث، وسوف يعتنق هذه النظرية فيما بعد كارل ماركس ويبني عليها نظريته الشهيرة حول فائض القيمة.

أما بالنسبة للسعر فيفرق ريكاردو بين السعر الطبيعي الذي يمثل قيمة السلعة وبين سعر السوق الذي كثيراً ما ينحرف عن السعر الطبيعي تحت تأثير العرض والطلب. غير أن هذه الانحرافات لا تبدو له طويلة الأمد وقد أرجع ظهورها إلى حركة رؤوس الأموال الجديدة نحو الصناعات التي تكون مرغوبة بسبب ارتفاع أسعار سلعها، غير أن استمرار تدفق رؤوس الأموال على هذه الصناعات يؤدي إلى انخفاض الأسعار بحيث لايلبث سعر السوق أن يقترب بصورة آلية وفي مدة قصيرة من مستوى السعر الطبيعي. ونلاحظ هنا أن أفكار ريكاردو حول الأسعار لاتختلف كثيراً عن أفكار أستاذه.

ويكمل الدراسة جون ستيوارت ميل. حيث يهتم بدراسة المؤثرات التي تجعل سعر السوق ينحرف عن القيمة (السعر الطبيعي).

ويبدأ بملاحظة ستصبح فيما بعد حقيقة مقبولة من الجميع، وهي أنه لايمكن أن يكون لسلعة من نوع معين أكثر من سعر واحد في سوق معينة وفي وقت معين. لأنه لو وجد سعران لمثل هذه السلعة فسرعان مايعلم بذلك البائعون والمشترون ولابد من أن يصبح بعد وقت قصير سعرها واحداً.

ثم يدرس ستيوارت ميل قانون العرض والطلب مبيناً أن السعر يرتفع تحت تأثير ارتفاع الطلب وينخفض تحت تأثير ارتفاع العرض، ولكنه يستدرك ليؤكد فكرة أخرى وهي أنه اذا كان السعر يتأثر بحركات العرض والطلب فإن السعر بدوره يؤثر على العرض والطلب. وعلى هذا يستقر رأي ستيوارت ميل عند فكرة أن السعر يستقر عند مستوى تكون معه الكميات المعروضة والكميات المطلوبة متعادلة، وأن تقلبات الأسعار يكون من شأنها تحقيق هذه المعادلة بفعل المزاحمة.

البحث الثاني

نظرية الانتاج

تعود هذه النظرية إلى آدم سميث الذي يرى أن كمية الانتاج إنما تتوقف على انتاجية العمل (أي على تقسيم العمل) وعلى الكمية المتراكمة من رأس المال ووجهة استخدامه (

أي على المدخر من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية). ولكن آدم سميث لم يتمكن في حينه من الكشف عن الأساس الذي تتحدد بموجبه كمية السلع المنتجة.

إن استكمال بناء النظرية كان من قبل جان باتيست ساي. فقد أوضح ساي أن الانتاج لايتمثل في خلق أو تحويل أشياء مادية إنما يتمثل في خلق منافع أي في تقديم ما يشبع حاجات الناس وبذلك يكون قد قضى نهائياً على الرواسب القيزيوقراطية التي كانت لاتزال عالقة في أفكار المدرسة الكلاسيكية.

يرأي ساي أن الانتاج يتحقق بفضل مساهمة ثلاث عناصر في العملية الانتاجية هي: العمل، رأس المال، الأرض، غير أن جمع المقادير المناسبة من هذه العناصر يتم من قبل شخص هو " المستحدث". فهذا الشخص الذي يلعب دوراً في العملية الانتاجية. يشتري الخدمات المنتجة (عناصر الانتاج) من أصحابها (العمال، أصحاب رؤوس الأموال، أصحاب الأراضي) ثم يستخدمها عن طريق مزج مقادير مناسبة للعملية الانتاجية وبالتالي يحصل المستحدث على كمية من السلع يعرضها للبيع في السوق. وعندما يقدم المستحدث على العملية الانتاجية يكون قد أخذ باعتباره حاجات المستهلكين مما يعني أن الكميات المنتجة والمعروضة لابد وأن تنزع إلى التعادل مع حاجات المستهلكين، وبتعبير آخر فإن العرض في السوق سوف يتجه نحو التساوي مع الطلب. وإن ظهر عدم التوازن في السوق فإنه لابد وأن يزول بعد مدة من الزمن بحيث يستقر وضع التوازن.

ويخلص "ساي " إلى نفي امكانية وجود فائض من السلع في السوق، أي أنه ينفي وجود أزمات فيض الانتاج ويعلل نتيجته هذه بقانون يسمى "قانون المنافذ" وبمقتضى هذا القانون تعتبر المنتجات منافذ لبعضها البعض. فالسلع إنما تنتج لتبادل بسلع أخرى فإنتاج سلعة ما يشجع على رواج سلعة أخرى. ذلك لأن المنتج عندما ينتج سلعة ما يكون همه الاسراع في بيعها. وعندما يحصل على ثمنها يكون همه الاسراع في التخلص من النقد الذي حصل عليه وذلك لكي لا يبقى النقد دون فائدة لديه.

البحث الخامس

نظرية السكان

التصقت هذه النظرية باسم راهب بروتستانتي هو روبرت مالتوس (1766–1836) شب وترعرع على الأفكار الفلسفية والاقتصادية التي كانت منتشرة في زمنه، تخرج من جامعة كامبردج وعين أستاذاً عام 1807 في كلية هايلبري وبقي في مركزه حتى وفاته.

ضمن مالتوس نظريته في السكان في كتاب عنوانه " بحث في مبادئ السكان". وقد كان هذا الكتاب سبب شهرته بالرغم أنه نشر مؤلفات أخرى أهمها: مبادئ الاقتصاد السياسي، التعاريف في الاقتصاد السياسي.

تساءل مالتوس حول سبب انتشار الفاقة والبؤس والشقاء في انكلترا مع أن سميث وغيره بشروا بالرفاه والحياة السعيدة إذا احترمت القوانين الطبيعية والحرية وحصل التوازن العفوي. وقد سلم مالتوس بصحة نظريات السلف وراح يبحث عن العوامل التي تعيق تحقيق النظام الحر الذي دعا إليه سميث وتمنع المجتمعات من العيش برفاه. وقد وجد مالتوس هذه العوامل مجتمعة في " مشكلة السكان".

وقد ظهرت المشكلة عنده عندما قارن بين الزيادة البشرية والزيادة في الانتاج حيث زعم أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية (1، 2، 4، 8....) وأن الانتاج يتزايد وفق متوالية حسابية (1، 2 ، 3، 4....) والنتيجة الحتمية هو أنه سيأتي اليوم الذي يصبح فيه الانتاج غير كافي لإطعام السكان فتكون الكارثة والصدمة وما يتبعها من مجاعات وأمراض إلخ.....

وبناءً على ذلك فإن الداء يكمن في (الزيادة السكانية)، ولكن ماهو العلاج؟ إن مالتوس يتوجه إلى الناس طالباً منهم ممارسة " العفة والامتناع"، يريد منهم أن يمتنعوا عن الزواج أو يؤخروه على الأقل، ولكن لمن يوجه مطالبته ودعوته؟ إنه يوجهها إلى الطبقة الفقيرة نظراً لضيق ذات يدها ولعدم استطاعتها القيام بتربية الأطفال. ولا ينسى أن يوجه النصائح " القيمة " إلى الطبقة الغنية: " أن تبعد عنها فكرة الاحسان إلى الطبقة الفقيرة لأن ذلك يشجعها على الزواج".

واجهت نظرية مالتوس في السكان انتقادات كثيرة ومتعددة كما كذبها الواقع نفسه الذي حاول مالتوس أن يرسم صورته القاتمة. ومع ذلك لابد من الاعتراف أنها قدمت مساهمة كبيرة لعلم الاقتصاد حيث دلت على موضوع حيوي هو موضوع السكان ونتيجة لذلك ظهر علم خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو علم السكان.